

العرب في النظام العالمي

زها بسطامي *

التوازن القائم بين الدول الصناعية الغنية ودول العالم الثالث الفقيرة، وتدخل واشنطن المتنامي في المشاكل الإقليمية في العالم الثالث خوفاً من اختلال هذا التوازن، واستشهاد في مقاله بسلسلة العمليات العسكرية التي خاضتها أو مولتها الولايات المتحدة في الثمانينات، وكلها ضد دول في العالم الثالث لا أوروبا الشرقية، وأن هذه العمليات وأن كان بعضها قد بدأ بذريعة مواجهة النفوذ السوفييتي، إلا أنها سرعان ما اكتسبت حياة وزخماً خاصاً بها سيسنمر بعد غياب الخطر السوفييتي. لم يكن كليلر أول من لاحظ هذا التطور في السياسة الأميركية. كانت مؤسسة راند الأميركية المختصة بالدراسات العسكرية والاستراتيجية قد نبهت إلى المهمة الجديدة أمام الولايات المتحدة، أي ضبط نمو العالم الثالث، في دراسة أعدتها في ١٩٧٧، تكهنات فيها بأن الولايات المتحدة، تواجه انهياراً في نظام العالم نتيجة تفاقم المواجهة بين العالم الثالث والدول الصناعية، وقسر التقرير هذا الخطر بأنه نتيجة نمو النفوذ بين الدول الغنية والفقيرة إلى درجة استحالة ظهور أي حل مرضٍ للطرفين، بل أن التقرير توقع نمو الاضطرابات في العالم الثالث نتيجة نمو هذه النفوذ إلى صورة معاتلة لثورات الفلاحين التي ابتلعت مساحات واسعة من أوروبا وآسيا في القرون الماضية، وانتشرت ثيراتها تآكل الأخضر واليابس، وشهدت الثمانينات بالفعل نمو عسكرياً أميركياً ركن، وفق نصيحة التقرير، على قدرة التدخل السريع لمواجهة مشاكل العالم الثالث، واليوم بعد أن اضمحل خطر المواجهة مع الاتحاد السوفييتي، توصلت الولايات المتحدة بتعديل تركيب قواتها واستراتيجيتها لمواجهة تطورات العالم الثالث. فسر كليلر استعداد المؤسسة العسكرية في الولايات المتحدة إلى التحول لمواجهة المشاكل الإقليمية في العالم الثالث بأنه نتيجة ميل كل مؤسسة معاتلة إلى إطالة عمرها باختلاق مهمات جديدة متى انتهت مهماتها الأصلية، وهذا ما تواجهه المؤسسة العسكرية الأميركية بالفعل مع غياب المواجهة مع الاتحاد السوفييتي، لذلك بدأت اللهجة العسكرية الأميركية في الثمانينات تتحدث تارة عن خطر نيكاراغوا وتارة عن خطر ليبيا أو إيران وسواهما كمبرر

العالم متعدد الإقطاب.

كان الحديث عن العالم متعدد الإقطاب يخفي في طياته حقيقة أكثر أهمية تبدو الآن واضحة جلية، هي أن الإقطاب الصناعية المتعددة ترتبط بمصالح مشتركة مع الولايات المتحدة تفوق المنافسة فيما بينها، وتجعلها جميعاً أزاء العالم الثالث كتلة واحدة متحدة، تسعى للمحافظة على تفوقها الاقتصادي والعسكري أزاء أية محاولة لتغيير ميزان القوة في العالم. كان مايكل كليلر، مدير دراسات الأمن القومي في كلية هامبشير في الولايات المتحدة قد نبه إلى هذه الحقيقة في مقال كتبه بعد بداية تغير العلاقات بين الشرق والغرب قبل ثلاث سنوات. لاحظ كليلر أن الظاهرة الأهم في ميزان القوى العالمي أصبحت النفوذ الواسعة في الثروة بين دول شمال أميركا والدول الصناعية من جهة ودول العالم الثالث من جهة أخرى، وأن المعسكر الأول يرى مصالحه الرئيسية في وقف أي تحرك في العالم الثالث، خاصة إذا كان تغييراً بالقوة، هدفه تعديل الميزان لصالح دول العالم الثالث على حساب الدول الغنية. إذا صح هذا الوصف لميزان القوى في العالم فإن على العالم العربي أن يحدد أين يقع وفي أي معسكر يقف، ولا يتم ذلك إلا بفهم واضح لمصالحه ومصالح كل طرف مهم في الميزان العالمي.

لا يملك العالم العربي أن يعزل نفسه عن هذا الصراع الذي يدور على ساحة العالم بأسره، والذي لم يعد فيه مجال للمعاذرة بين معسكرين متنافسين شرق وغرب، لأن اقتصاد كل دولة عربية يجعلها جزءاً من التبادل الاقتصادي العالمي. نصف العالم العربي دول مدينة تصب أموالها كل عام في خزانة الدول الصناعية أقساطاً وفوائد، وتدور من مصرف لآخر ومن حكومة لأخرى تنسول مساعدات وقروضاً وترتبط لأجلها ببرامج اقتصادية وسياسية داخلية وخارجية تناسب فلسفة الدول المقرضة. والنصف الآخر من العالم العربي مرتبط كذلك بالاقتصاد العالمي ارتباطاً لا يقل أهمية، لأنه يزود الدول الصناعية بأهم مصدر للطاقة ولأن اقتصاده مرتبط بدوره بحجم استهلاك النفط في العالم الصناعي وأسعاره وشروط تداوله.

كان كليلر في مقاله الذي كتبه قبل عامين تنبأ بأن الولايات المتحدة قد تخوض قريباً حرباً كبرى في إحدى مناطق العالم الثالث، نتيجة طبيعته لتحول الاهتمام الاستراتيجي الأميركي من مواجهة النفوذ السوفييتي وردعه إلى المحافظة على

■ أثبتت محاولة الانقلاب الأخيرة في الاتحاد السوفييتي أن العالم العربي يواجه وضعاً جديداً لا نظن أن العرب أوفوه حقه من التأمل والتبصر. أهم معالم هذا الوضع أن احتمال تجدد علاقات الشرق والغرب، أو التنافس بين كتلتين شرق وغرب، لم يعد وارداً، وأن البديل الذي يواجههم ليس عالماً متعدد الإقطاب كما شاع الحديث مع بداية تراجع الاتحاد السوفييتي، بل عالماً تملك الولايات المتحدة القوة الوحيدة فيه. وإذا كان العرب قد أدركوا هذه الحقيقة غير الخافية، فلا نظن أنهم استوعبوا تماماً كيف سيكون تأثيرها على مستقبلهم ومصالحهم جماعة وفرداً، وماذا هم فاعلون أزامها.

إن كان ثمة شك في الإحساس العربي بالضيق أزاء التغير في العلاقات الدولية فقد تبدد لدى كل من شهد انحسار النفوذ في كل رقعة من العالم العربي لدى سماع أخبار الانقلاب في الاتحاد السوفييتي، انتظاراً لتغير العلاقات الدولية من جديد بصورة كانت ستغير أوضاع العالم العربي بالكامل للمرة الثانية في سنوات قليلة. كان الانتظار القلق تعبيراً حزيناً عن فقدان العرب السيطرة على مقدراتهم، التي صارت اليوم أكثر من أي عهد مضى رهناً إشارة تؤخذ في واشنطن أو انقلاب يقوم في موسكو، فكانما هم ريشة تنقادها أهواء الدول الكبرى وهم طائعون.

كان بعض التحليلات المتفائلة، بعد بدء تراجع الاتحاد السوفييتي منذ نحو ثلاث سنوات، قد رسم صورة للعالم اسمها تعدد الإقطاب، حيث القوة في يد كتل من الدول متعددة: أوروبا المتحدة من جهة، اليابان من جهة أخرى، الصين اسمها، والاتحاد السوفييتي شمالاً قوة متواضعة، والولايات المتحدة توازن الجميع، وهكذا. لكن الولايات المتحدة في عالم كهذا كانت ستصبح قوة اقتصادية من الدرجة الثالثة، لأنها في السنوات الثلاث الماضية واجهت، ولا تزال، أزمة اقتصادية حادة، تفوق كثيراً أية أزمة تشهدها الدول الصناعية من حين لآخر، وتهددها بالافلاس. تعطلت الأزمة في انكماش الاقتصاد، وانهيار القطاع المصرفي، وعجز قياسي في ميزانية الحكومة وفي الميزان التجاري معاً، وكانت المؤشرات كلها تدل على أن الولايات المتحدة لم تعد قادرة على منافسة القوى الاقتصادية الجديدة في العالم. لكن حرب الخليج قلبت هذه الموازين، وأعادت الولايات المتحدة إلى مرتبة القوة الأولى في العالم بفضل قدرتها العسكرية الضاربة التي لا تماثلها أية قوة في العالم، والتي غطت على الضعف الاقتصادي الأميركي. تواجه الولايات المتحدة العالم الجديد من موقع القوة المهيمنة الفعالة عسكرياً، ما يعطيها ولو مؤقتاً موقع القيادة، ويؤجل في المستقبل المنظور ظهور

الاهتمام الغربي بسباق التسلح ليشمل البرنامج النووي الإسرائيلي، الذي تجاهله مؤتمر باريس بالكامل في تموز (يوليو). يجب، إذن، وضع البرنامج النووي الإسرائيلي على طاولة المفاوضات بمباراة أميركية، لا كمجرد رغبة عربية، ومثل ذلك الانسحاب الإسرائيلي في موقف أميركي واضح قبل بداية المفاوضات على التسوية. لم يفت الوقت على شرط كهذا حتى بعد أن وافقت الدول العربية على حضور مؤتمر التسوية الذي لم يتحدد بعد جدول أعماله ولا حيثياته. وطالما أن لكل طرف أن يأتي إليه بما يشاء من مواقف، تستطيع الولايات المتحدة بدورها أن تعلن موقفها هي. ليس للولايات المتحدة عجز في رفض هذين المطلبين، اللذين لا يزيدان كبدية عن إعلان موقف أميركي، وهذه صلاحية تملكها واشنطن وتستطيع ممارستها بسهولة خاصة بعد أن جاءت الموافقة الإسرائيلية على حضور المؤتمر. ومن الغباء بلع أية حجة أميركية بأن الضغط على إسرائيل في هذه اللحظة غير ملائم. هذه اللحظة بالضبط هي الوقت الملائم للضغط على إسرائيل، التي تعتمد اعتماداً تاماً على الولايات المتحدة، ولن تجد نصيراً آخر إذا كان موقع الخلاف بينهما هاتين المسألتين، الانسحاب والتسلح النووي. وأسخط من تلك الحديث عن أية صعوبات داخلية قد تواجهها الإدارة الأميركية إذا حاولت الضغط على حليفها اليهودية، لأن الرئيس جورج بوش لا يواجه أية منافسة في الانتخابات القادمة، وشعبه، بفضل حرب الخليج، كافية لضمان تأييد الجمهور الأميركي له من دون حدود إذا كانت مشيخته الضغط على إسرائيل. كان التأييد الأميركي لإسرائيل يتم بحجة أهميتها العسكرية في مواجهة حلفاء الاتحاد السوفيياتي في المنطقة. وقد انعدمت هذه الحجة الآن ولم يعد من تبرير لتأييد إسرائيل إلا أن يكون ذلك عداء للعرب.

إن الضغط الأميركي على إسرائيل لاستعادة ميزان القوى في الشرق الأوسط ضروري للصالح العربي قبل أن يكون ضرورياً للصالح الفلسطيني، لأنه سيكون الدليل الملموس على حسن نوايا الولايات المتحدة تجاه العرب في عالم تحتل فيه مواقع القوة وترتبط فيه كذلك بعلاقات اقتصادية وثيقة مع الدول العربية. أما الرفض الأميركي لطلب كهذا فسيكون الدليل القاطع على أن علاقة العداء بين العالمين الغني والفقير تشمل العرب في معسكر تعاديه الدول الغنية، وأن الولايات المتحدة تحمل للعرب جميعاً، الذين تهددهم ذراع إسرائيل النووية الطويلة، نوايا غير طيبة إطلاقاً لخمس سنوات قادمة.

• باحثة عربية مقيمة في الولايات المتحدة

للاستعداد للتدخل في مناطق العالم. لكن السبب الأهم لهذا الاستعداد هو أن الولايات المتحدة انشأت في السنوات الأربعين الماضية علاقات ومصالح اقتصادية واسعة في العالم الثالث تزود الاقتصاد الأميركي والصناعي عمومًا بأعصاب الحياة الضرورية، وأية محاولة لتغيير ميزان القوى في هذه العلاقة ستخسر بمصالح الدول الغنية.

اكتسبت هذه الرؤية شرعية وصيغة رسمية عندما جرت صياغتها في تقرير لجنة الاستراتيجية المشتركة طويلة المدى في ١٩٨٨. وهي اللجنة التي أنشأتها الحكومة الأميركية لوضع تصور لسياساتها والأخطار التي تواجهها بعد انهيار الاتحاد السوفيياتي، وضمت من بين أعضائها مستشاري أمن قومي سابقين مثل هنري كيسنجر وزبغنيو بريجنسكي. توقع التقرير أن الخطر المائل أمام الولايات المتحدة لم يعد هجوماً واسعاً من دول حلف وارسو (الذي تم الغاؤه رسمياً فيما بعد) بقدر نزاعات متوسطة الكثافة في العالم الثالث. لا يستسلم فيها الخصم أو يختفي من الساحة، أي نزاعات مستمرة تحافظ فيها الولايات المتحدة على وضع التفوق، شرط أن تحول مواردها واستراتيجيتها للتغلب لهذه الحالات.

أصبحت الاستراتيجية العربية من بعد حرب الخليج التحالف، أو التحالف، مع الولايات المتحدة باعتبارها القوة المهيمنة في العالم وفي الشرق الأوسط تحديداً، والتي يستحسن التكيف معها بدلاً من مواجهتها. إن هذا المنطق، إن كان له أن يستقيم بما لا يعود بالخسارة على العرب، يجب أن تقابله خطوة معاكسة من الولايات المتحدة ألا صارت العلاقة بين الجانبين استمراراً لعلاقة الهيمنة بين الدول الغنية الصناعية ودول العالم الثالث المحتاجة. علاقة التحالف تقتضي إظهار الاهتمام بها ورعايتها من الجانبين. وحجر المحك في ذلك هو المسألة الفلسطينية.

إن اشتراط حل للنزاع العربي - الإسرائيلي والفلسطينية لا يهضم حقوق العرب ضروري لا عطفاً على الفلسطينيين بل حماية للمصلحة العربية كلها، والحل الذي يحمي الصالح العربي على المدى البعيد يتطلب كسر شوكة التفوق العسكري والسياسي والاقتصادي والتقني الإسرائيلي في المنطقة، وأقل ما يمكن طلبه في هذا المجال اشتراط انسحاب إسرائيلي كامل من الأراضي المحتلة في ١٩٦٧ وإزالة المستوطنات اليهودية منها، وتوسيع